اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 23-09-2008 رقم العـدد: 12884 رقم الصفحة: 8 مسلسـل: 33 رقم القصاصة: 1

بحث مع السنيورة الوضع اللبناني واستقبل العساف والسياري

الملك يتسلم تقرير مؤسسة النقد

12,3 في المائة فائض الناتج المحلي وفائض 24,9 في المائة لميزان المدفوعات

خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله السنيورة

واس - مكة المكرمة

عقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في مكتبه بقصر الصفا مساء أمس اجتماعاً ثنائياً مع دولة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وجرى بحث الأوضاع الراهنة في لبنان إضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين.

وكان الملك المفدى قد استقبل دولته قبل مغرب أمس. كما استقبل معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد بن سعود السياري الذي تشرف بتقديم التقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي لخادم الحرمين الشريفين.

وألقى معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الاستقبال الكلمة التالية:

يسعدني تجدد اللقاء بكم يا خادم الحرمين الشريفين لتقديم التقرير السنوي الرابع والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة.

خادم الحرمين الشريفين ...

واصل الاقتصاد الوطني في عام 2007م نموه القوي للعام الخامس على التوالي ، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 ر3 في المائة. وتعزز دور القطاع الخاص في التنمية بتحقيق نمو نسبته 8 ر5 في المائة ، وكذلك القطاع الحكومي بنسبة 7 ر2 في المائة. وشهدت المالية العامة للدولة تحسناً واضحاً نتج عنه فائض للعام الخامس على التوالي بلغت نسبته نحو 3 ر12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007م. وسجل ميزان المدفوعات فائضاً للعام التاسع على التوالي بلغت نسبته نحو 9 ر24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما ساهم القطاع النقدي والمصرفي بدور فاعل من خلال توفيره السيولة الملائمة لتمويل الأنشطة التنامية والمتجددة ، إضافة إلى ما تقدمه المؤسسات المالية الأخرى من خدمات مالية حديثة ومتنوعة.

خادم الحرمين الشريفين ...

اسم المصدر: اليوم

التاريخ: 23-09-2008 رقم العدد: 12884 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 33 رقم القصاصة: 2

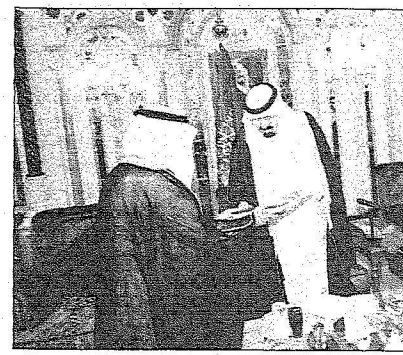

لقد شهد الاقتصاد السعودي تحولاً جذرياً منذ الخطوة المباركة بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى برئاستكم الحكيمة الذي اتخذ مجموعة واسعة من القرارات والإجراءات الهادفة إلى إعادة هيكلة وتنظيم الاقتصاد، وتحديث الأنظمة والتشريعات بما يعزز رفع مستوى كفاءة وتنافسية الاقتصاد ودعم التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج، علاوة على استهدافها توفير إطار تنظيمي وإداري متطور وبيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ولقد تجاوز عدد قرارات الإصلاحات الهيكلية الرئيسية منذ إنشاء المجلس 60 قراراً، بالإضافة إلى أكثر من 130 قراراً للتطوير التنظيمي والإجرائي الإداري. ومن حسن الطالع أن واكب هذه التطورات تحسن متميز في المالية العامة للدولة وأسواق النفط العالمية.

ولذلك، تحسن الأداء الاقتصادي بشكل جلي في السنوات الأخيرة، ومن مؤشرات ذلك ما حققه القطاع الخاص من نمو سنوي حقيقي متوسطه 5 ر7 في المائة، وارتفاع الصادرات الأخرى غير النفطية بما متوسطه 1 ر23 في المائة سنوياً، لتبلغ نحو 3 ر7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2007م.

ونتيجة لكل تلك الإصلاحات، حصلت المملكة على تصنيف سيادي مرتفع للأعتها المالية، وكذلك على جائزة الأمم المتحدة لعام 2008م للخدمة العامة لتطويرها نظام سداد الفواتير الشامل. كما حصلت المملكة وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009م الصادر حديثاً عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي على المركز 14 عالمياً من بين 181 دولة من حيث تنافسية بيئة أداء الأعمال والاستثمار.

وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد الحالية ومؤشرات أدائه، يتوقع أن يستمر نموه القوي والشامل لسنوات قادمة.

خادم الحرمين الشريفين ...

التضخم ظاهرة عالمية يعاني منه كثير من الدول إضافة إلى أنه نتيجة طبيعية وملازمة للنمو الاقتصادي القوي. وفي المملكة تسارعت معدلات نموه إلى 1 ر4 في المائة في عام 2007م. ثم إلى حوالي 1 ر11 في المائة في يوليو 2008م تراجع إلى 9 ر10 في المائة في شهر أغسطس، مما أوجد تحدياً صعباً نتيجة تعارض وسائل كبح جماحه التي تعتمد على التقييد الكبير للسيولة المحلية والإنفاق العام مع الأهداف الطموحة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال تبني سياسات مالية توسعية لبناء واستكمال مشاريع التنمية المختلفة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

فبعد أن شهد الاقتصاد في العقود الماضية مستويات منخفضة من التضخم صاحبها نمو اقتصادي معتدل إلى متواضع أحياناً، بدأ الاقتصاد ينمو بقوة

.. ويتسلم تقرير مؤسسة النقد من السياري

تجاوباً مع سياسات الإصلاح الهيكلية التي تبنتها حكومتكم الرشيدة منذ حوالي سبع سنوات، ولم تظهر البوادر التضخمية إلا منذ عام 2006م، عندما بدأ جانب الطلب على السلع والخدمات يفوق المعروض منها مما أثر على الأسعار. ولعبت موجة ارتفاع أسعار السلع عالمياً والتوقعات العالمية لدى الأفراد والمنشآت دوراً في تزايد الضغوط على الموارد المتاحة وبالتالي ارتفاع التضخم ، خاصة بعد التحسن الكبير في الدخل الحكومي. وقد تصدرت ظاهرة التضخم اهتماماتكم يا خادم الحرمين الشريفين ووجهتم مختلف الجهات ذات العلاقات للعمل على محاربته وتخفيف آثاره على المجتمع ، مع الحرص على المحافظة على استمرار زخم انجازات التنمية. وتعد حزمة الإجراءات المتنوعة التي اتخذتها الدولة في مطلع هذا العام خطوة أولية مناسبة استهدفت مصادر التضخم التي تؤثر مباشرة على فئات المجتمع الأقل قدرة على تحمل آثاره. وفي مجال السياسة النقدية، قامت مؤسسة النقد باتخاذ خطوات للحد من السيولة المحلية الزائدة برفع معدلات الاحتياطي الإلزامي عدة مرات. ولكن نظراً لحيمنة السياسة المالية على الاقتصاد، فإن العبء الأكبر يقع على مراجعة أولويات الإنفاق، وبرمجته ليتناسب مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وأهدافه التنموية. والمؤمل أن تحقق تلك الإجراءات مع مراجعة نمو الإنفاق الحكومي النتائج المستهدفة وتعود وتيرة التضخم للاستقرار عند مستوياتها الملائمة في المستقبل القريب.

خادم الحرمين الشريفين...

يمر العالم بأزمة تهدد النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العديد من دول العالم الرئيسية ، اضطرت معها السلطات في تلك الدول لاتخاذ إجراءات غير عادية لحماية الاستقرار المالي فيها ، بل ومراجعة أنظمة الإشراف والرقابة على واس النظام المالي لديها، في الوقت الذي تتنازع السياسات الاقتصادية أهدافا متنافسة هي ، المحافظة على النمو الاقتصادي. وضبط التضخم ، والمحافظة على الاستقرار المالي. وفي المملكة كان للسياسات المحافظة والإجراءات والاحتياطات الاحترازية ، التي اتخذتها مؤسسة النقد ، لضمان متانة واستقرار النظام المالي المحلي دور كبير في حمايته من التأثر بالصدمات التي قد يتعرض لها نتيجة تطورات محلية أو عالمية ، وهي إجراءات لا تظهر قيمتها أو تقديرها إلا عند الحاجة إليها.

حفظكم الله وسدد على الدرب خطاكم.

وقد أشاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله بالتقرير ومحتوياته كما أثنى على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة.

وقال حفظه الله : «الحمد لله رب العالمين والشكر له عز وجل على هذه النعمة التي أنعم بها علينا».

وعبر الملك المفدى عن شكره وتقديره لكل العاملين في المؤسسة متمنياً للجميع النجاح والتوفيق.

وقد أقام خادم الحرمين الشريفين مأدبة إفطار تكريماً لدولة رئيس وزراء لبنان.

حضر الاستقبالين ومأدبة الإفطار صاحب السمو الأمير عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود أمير منطقة الحدود الشمالية وصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالاله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وعدد من المسؤولين.